دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات نجاعة سوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

إعداد الأستاذ طارق قندوز
كلية الإقتصاد بجامعة المسيلة/الجزائر

ملخص

تتفق العديد من التقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والمنظمات الدولية، على أن صناعة التأمين بالجزائر والأردن، تعرف تحولات بنيوية عميقة، حيث تسعى أجهزة الإشراف والرقابة في هذه البلدان إلى تسريع وتيرة نمو هذا القطاع المالي، وذلك بالنظر لأهميته التنموية. لذلك يرمي هذا المقال إلى تسليط الضوء حول حصاد وحصيلة نشاط الإكتتاب في الجزائر والأردن خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، إضافة إلى تقييم المؤشرات الأدائية، لاسيما نسبة الكثافة ومعدل الإختراق، وذلك مقارنة بالمستويات والمعايير الدولية.

كلمات مفتاحية: حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإختراق

Abstract

Sections of supervision and control agree on many of the reports issued by the national bodies and international organizations, that the insurance industry in Algeria and Jordan, which have witnessed deep structural turnovers, as it seeks organs of supervision and control in these countries to accelerate the growth of the financial sector, because of its importance in development. Therefore, this article aims to shed light on the harvest and the proceeds of the underwriting activity in Algeria and Jordan during the period ٢٠٠٠-٢٠١٢, in addition to the evaluation of performance indicators, especially the density ratio and the rate of penetration, as compared to the levels and international standards.

Keywords: the volume of premiums written, density ratio, Penetration rate.

المعضلة البحثية

نشأ التأمين مع فكرة التعاون والتضامن، وتطوّر بتقدم حياة البشر إلى أن وصل إلى الشكل الذي هو عليه حاليا. وزيادة على إعتباره وسيلة للحماية من الخطر، فهو يؤثّر إيجابيا أو سلبيا في العديد من المتغيرات الإقتصادية، والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتمويل الإقتصاد. وتختلف أهمية التأمين الإقتصادية باختلاف أنواعه وعناصره، فالتأمين في المشاريع الإقتصادية له أهمية بالنسبة للمصلحة الفردية والعامة لإعطاء الطمأنينة للإستثمار الوطني والحفاظ على النمو الإقتصادي، أما التأمين على الحياة فهو ينعكس بصفة إيجابية على الجانب الإجتماعي ومدى تحقيق الإستقرار والترابط العائلي. حيث يتمثّل نشاط التّأمين في قيام الشركات المتخصصة بإصدار وثائق التأمين

لفائدة المؤمّن لهم، تتضمّن قيمة القسط أو الإشتراك الذي عليهم دفعه مقابل التغطية المتمثّلة في إلتزامها بدفع التعويضات في حال تحقّق الخطر المؤمّن عليه خلال فترة معيّنة

تلعب شركات التأمين دورا بارزا في أسواق الخدمات المالية، منطلقة من طبيعة الأهداف الإقتصادية والمالية لكافة الأطراف المعنية بوجودها (الدولة – حملة الأسهم وأصحاب رأس المال – المنتفعين والمتعاملين – الإدارات الفنية). من جهة ثانية فإن مضمون هذا الدور بأبعاده التنموية يشير إلى دور هذه الشركات في تنفيذ السياسات المالية والإستثمارية من خلال نشاط الإكتتاب والتسعير والتعويضات وإعادة التأمين، وفعاليات أخرى تتمحور على مسار النشاط الإقتصادي والتنموي في إقتصادات الدول وخاصة تلك التي يتّسم إقتصادها بالتطور والنضج المناسبين لدور فعّال للأنشطة التأمينية. ولقد زادت أهمية التأمينات في الآونة الأخيرة بعد تحرير التبادل التجاري الدولي في قطاع الخدمات، وإستكمال الضلع الثالث للعولمة الإقتصادية (المالية، النقدية، التجارية)، من خلال ما عرف بالإتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS المنبثقة عن قرارات المنظمة العالمية للتجارة الملزمة والهادفة إلى إنهاء إحتكار القطاع العام، وإلغاء كل أشكال الدعم والحماية.

وفي خضم المنافع والمزايا الجسيمة التي تنجر عن الإكتتاب التأميني، قطعت الدول المتقدمة الرائدة على غرار الولايات المتحدة الإمريكية واليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا أشواطا كبيرة في مجال صناعة التأمين (بلغ رقم أعمال قطاع التأمين في هذه الدول ٢.٥٥٣٥٠٢ تريليون دولار عام ٢٠١٠ لتستأثر بنصيب ٥٨.٨٥%)، من خلال إرساء المناخ الإستثماري التنافسي الملائم لعوامل الإنتاج التأميني وفق أبجديات الحوكمة وميكانيزمات إقتصاد السوق الحرة أو ما يعرف في الأدبيات بآليات العرض والطلب، حيث أنشأت هذه الدول أجهزة للرقابة والإشراف على أنشطة شركات التأمن وإعادة التأمين العاملة بغية ضمان تسويق خدمات تأمينية ذات مستوى راق ورفيع (الجودة) وبأسعار تنافسية (التكلفة)، مكّنها من تبوء مراكز قيادية في سوق التأمين العالمي. فلقد اتجهت شركات التأمين وإعادة التأمين الكبرى في العالم إلى تعزيز مكانتها في السوق، سواء كان ذلك بالرفع من رأسمالها أو عن طريق عمليات الإدماج والشراكة والتحالف في إطار إنتشار ثقافة التكتلات السائدة في الوقت الراهن.

يستفيد قطاع التأمين الجزائري والأردني من مسلسل التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي يشهدها البلدين، وترمي الجهات الوصية إلى مضاعفة رقم أعماله خلال السنوات القادمة، لإمتلاكهما قدرات إستيعابية ضخمة وطلب متوقع في الفترة المقبلة، تندرج في سياق الإصلاحات الهيكلية العميقة المطبقة من خلال التطور التشريعي والتنظيمي لاسيما في جانب الإشراف والرقابة، والذي تمخض عنه إلغاء الإحتكار ودخول مرحلة الإنفتاح والتحرير، وبالتالي ولوج الشركات الأجنبية معترك المنافسة والتباري مع الشركات المحلية للإستحواذ على أكبر نصيب في السوق. ويعاني قطاع التأمين الجزائري والأردني من مشكلات عديدة ومعضلات مستعصية، وبات الأمر يحتاج إلى تشخيص دقيق لإيجاد وصفات فعّالة لعلاجه، حيث يعتبر كلا من الإعتقاد الديني (النظرة التحريمية)، إلى جانب الوعي التأميني أهم العقبات التي تعترض مسار القطاعين في التطور والنمو بالوتيرة التي يجب أن تكون عليها، حيث يبرز الرهان على التأمين التكافلي (الإسلامي) كبديل إستراتيجي للتأمين التقليدي (التجاري). وفي ظل العولمة المالية يواجه قطاع التأمين الجزائري

والأردني تحديات جسيمة، باتت تؤرق من يعمل في هذه الصناعة، وتعتبر إتفاقية الجاتس أكثر المتغيرات الحرجة المؤثرة في القرارات المتخذة من لدن الأجهزة الحكومية المؤطرة للنشاط التأميني في البلدين، على غرار الخوصصة، الشراكة، ...إلخ، فعلى خلفية إغتنام الفرص والمكاسب المتاحة أو تجنب التهديدات والمخاطر المحتملة، تظهر مدى الحاجة إلى دراسة التداعيات السلبية والإفرازات الإيجابية على القطاعين. وتتجلى آثار وإنعكاسات المشكلات والتحديات التي تلقي بظلالها على قطاع التأمين الجزائري والأردني، في مركزيهما ضمن سوق التأمين العالمي والتي تتضح بصورة جلية في المؤشرات الأدائية المتعارف عليها لدى خبراء هذه الصناعة.

وإنطلاقا من الطرح المتقدم في هذه التوطئة تتضح معالم الإشكالية وتبرز جوانبها في التساؤل المحوري التالي: **(ما مدى قدرة أجهزة الرقابة والإشراف لكل من قطاع التأمين الجزائري والأردني في ترقية تنافسيتهما ضمن سوق التأمين العالمي، وذلك من منظور حجم الأقساط المكتتبة (الحياة وغير الحياة)، ومؤشري الكثافة والإختراق، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠؟).**

ويستقي البحث **أهميته،** من كونه جاء في وقت يشهد فيه قطاع التأمين الجزائري والأردني تحولات بوتيرة متسارعة، سواء على مستوى القوانين أو التنظيم الفني كمسلك إجباري لتحريك عجلة النمو بالتوازي مع القطاعات الإقتصادية الأخرى. وبالموازاة مع ذلك، **يتوخى** الباحث من خلال هذه الدراسة السعي الحثيث إلى إظهار المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق هيئات الإشراف والرقابة، في إرساء المناخ الإستثماري التنافسي، وتقويض معالم الممارسات الإحتكارية، لاسيما في خضم الظروف الراهنة، لأن العبرة بالتطبيق وليس بالتنظير.

المحور الأول: التطور التاريخي لسوق التأمين في الجزائر والأردن

١- التطور التشريعي والتنظيمي لسوق التأمين في الجزائر

فيما يخص مرحلة بعد الإستقلال (مرحلة الإحتكار خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٢ إلى غاية ١٩٩٥)، فقد مرّ قطاع التأمين بثلاث مراحل تنظيمية، ففي المجال الزمني الممتد من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦ قامت السلطات العمومية بإصدار قانون بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٦٢ نص على إستمرار تطبيق التشريع الفرنسي، إلاّ ما كان منها مخالفا ومنافيا للسيادة الوطنية، فنجم عن ذلك سريان العمل بالنصوص التشريعية والتنظيمية في مجال التأمين سواء أكانت عامة كالقانون المدني والقانون التجاري أو خاصة كقانون ١٩٣٠ المتعلق بالتأمين البري، وقانون ١٩٥٨ المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات. إلى غاية صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين بموجب قانون ١٩٧/٦٣ المؤرخ في ٨ جوان ١٩٦٣ الذي مثّل بداية النشاط الفعلي للتأمين الجزائري[١]. وفي المجال الزمني الممتد من ١٩٦٦ إلى ١٩٨٨ قررت السلطات

الهوامش والإحالات

[١] لمزيد من التفصيل أنظر إلى المادة العلمية التالية:

- جديدي معراج: محاضرات في قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ص. ١٥-١٦
- عبد الرزاق بن خروف: التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزء الأول، ط ٠٣، مطبعة رادكول، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ص. ٣٢-٣٣
- Ali Hassid: Introduction a l'étude des assurances économiques, ENAL, Alger, ١٩٨٤, pp.٢٣-٢٤
- http://www.arabicactuary.com/showthread.php?t=١٦٢٩, (Consulté le ٢٢-١-٢٠١١)

المركزية للبلاد تأميم القطاع من أجل تنظيم نشاطه وإستغلاله، وكبح جماح هيمنة الشركات الأجنبية، وقد تمثل هذا التدخل للدولة في إصدار قوانين مكملة لقانون ١٩٦٣ ينص على ما يلي:

- الأمر رقم ١٢٧/٦٦ المؤرخ في ١٧ ماي ١٩٦٦ ينص على إحتكار الدولة لإستغلال كافة عمليات التأمين ؛
- الأمر رقم ١٢٩/٦٦ المؤرخ في ٢٧ ماي ١٩٦٦ ينص بموجبه على تأميم القطاع ، إذ تنتقل جميع الأموال والحقوق والإلتزامات التي هي على عاتق الشركات الأجنبية بعد أن تم تأميمها إلى الدولة.

ونظم القطاع بموجب قانون التأمينات والقانون المدني، سيما أحكام المواد ٢١٩ إلى غاية المادة ٦٢٥ من هذا الأخير، وفي سنة ١٩٧٣ تم إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين CCR وتخصيصه في عمليات إعادة التأمين، ثم صدر في ٣٠ جانفي ١٩٧٤ الأمر ١٥/٧٤ المتضمن إلزامية التأمين على السيارات. وعندما صدر القانون المدني بالأمر رقم ٥٨/٧٥ المؤرخ في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٥ خصص القسم الأول للأحكام العامة للتأمين، بينما خصص القسم الثاني لأنواع التأمين ويمتد هذا الفصل من المادة ٦١٩ إلى ٦٤٣. وبتاريخ ١ جانفي ١٩٧٦ قرّر وزير المالية إدراج مبدأ التخصّص لعمل شركات التأمين، فورثت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR الأخطار الصناعية وأخطار النقل، وتخصّصت الشركة الوطنية للتأمين SAA في تأمين السيارات وأخطار الخواص وبدرجة أقل تأمين الأشخاص، وفي سنة ١٩٨٠ ألغيت المواد ٦٢٦ إلى ٦٤٣ من القانون المدني، وهي التي كانت تنظم الأحكام الخاصة بأنواع التأمين، وذلك بعد أن تولى هذا التنظيم نص جديد هو القانون رقم ٠٧/٨٠ المؤرخ في ٩ أوت ١٩٨٠ المتعلق بالتأمينات، وهو تقنين كامل للتأمين يتناول كل من التأمين البري والبحري والجوي [٢]. وفي المجال الزمني الممتد من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٥ قررت الحكومة عام ١٩٩٠ إلغاء مبدأ التخصص والسماح لها بتنويع محفظة المنتجات التأمينية وإستغلال جميع عقود التأمين المتاحة من أجل تفعيل المنافسة بينها كدافع للرفع من مردوديتها (بإستثناء إعادة التأمين المحصور في الشركة CCR)، ومن أجل ضمان تنفيذ هذه الإصلاحات تم إنشاء الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين UAR في ٢٢ فيفري ١٩٩٤ [٣].

---

[٢] لمزيد من التفصيل أنظر إلى المادة العلمية التالية:

- Mokhtar Naouri: Etude sur le marché algérienne des assurances (un fort potentiel à exploiter), revue algérienne des assurances, édition UAR, N°٤, ٢٠٠١, p.١٦

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد ٤٣، المؤرخة في ١٩٦٦/٠٨/٣١
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد ٨٣، المؤرخة في ١٩٧٣/١٠/١
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد ١٥، المؤرخة في ١٩٧٤/١/٣٠
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد ٣٣، المؤرخة في ١٩٨٠/٨/٩
- http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=١٣٥٨٧, (Consulté le ١٥-١-٢٠١١)

- http://www.el-jeel.com/vb/showthread.php?t=٥٧٧٠, (Consulté le ٢٠-١-٢٠١١)

[٣] لمزيد من التفصيل أنظر إلى المادة العلمية التالية:

- بوعلام طفياني وبوجمعة بن قارة: دراسة حول قوانين التأمين المغاربية، دون ذكر دار النشر، الجزائر، ١٩٩٤، ص.١٨

ثم جاءت مرحلة الإصلاحات والمنافسة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى غاية اليوم، ويطلق عليها أيضا مرحلة التحرير والإنفتاح، فقد مر قطاع التأمين بمرحلتين تنظيميتين، تبدأ من المجال الزمني الممتد من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦ أين عرف قطاع التأمين الجزائري نظاماً وإتجاهاً جديداً بصدور الأمر ٠٧/٩٥ المؤرخ في ٢٥ جانفي ١٩٩٥ المتعلق بالتأمينات، الذي تمخض عن عملية إصلاح حقيقية وراديكالية، وقد ألغى هذا الأمر في المادة ٢٧٨ منه جميع الأحكام المخالفة له سيما القانون رقم ٢٠١/٦٣ والقانون رقم ٠٧/٨٠، وفتح المجال لميلاد ظاهرة جديدة لم تكن معهودة في السابق تتجلى في المنافسة بين متعاملي القطاع العمومي والخاص كرافد إستراتيجي لتنشيط الإستثمار في سوق التأمين الجزائري. ومن أجل دعم وتطوير جهاز التأمين ليكون أداة تنموية ناجعة تم وضع معايير لإنشاء شركات تأمين ورأس المال الأدنى، وإحداث مهنة لوسطاء التأمين، وتحديد شروط ممارسة مهنة الوكيل والسّمسار، وبغية التنظيم ورقابة الدولة على نشاط شركات التأمين العاملة في القطاع تم تأسيس المجلس الوطني للتأمينات CNA. وكنتيجة لفيضانات باب الواد عام ٢٠٠١ وزلزال بومرداس عام ٢٠٠٣، قنّنت الدولة بمقتضى الأمر رقم ١٢/٠٣ المؤرخ في ٢٦ أوت ٢٠٠٣ والمتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا [٤]. وأخيرا المجال الزمني الممتد من ٢٠٠٦ إلى اليوم، فبالموازاة مع ما سلف، ولتدارك النقائص والإختلالات التي عرفها القطاع، تمّت مراجعة قانون التأمينات حيث أصدر القانون ٠٤/٠٦ المؤرخ في ٢٠ فيفري ٢٠٠٦ المعدل والمتمم للأمر ٠٧/٩٥ لدواعي كثيرة ومبررات مختلفة منها تعميق الإصلاحات لمواجهة تحديات تغير قواعد اللعبة التنافسية في بيئة العولمة المالية المتسارعة والتكتلات الإقليمية والتحالفات الإندماجية بين الشركات، فجاء القانون ٠٤/٠٦ لتسريع وتيرة عملية تحرير السوق أمام شركات التأمين الأجنبية، على غرار رغبة الحكومة في توخي ظهور حدوث ظاهرة الفساد المالي التي عرفتها بعض المؤسسات المالية في السنوات الأخيرة في قطاع التأمين. إضافة إلى إصدار المرسوم التنفيذي رقم ١٣/٠٩ المؤرخ في ١١ جانفي ٢٠٠٩ المتضمن القانون الأساسي النموذجي لشركات التأمين ذات الشكل التعاضدي والذي يعبد الطريق لشركات التأمين التكافلي العمل في السوق الجزائرية. والجدير بالذكر والتنويه في هذا الصدد، أن قرار الفصل الفعلي لتأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار، يعتبر من أهم القرارات التي تمخض عنها القانون ٠٤/٠٦ (أصبح ساري المفعول بداية من ١٣ مارس ٢٠١١ بعد مهلة ٥ سنوات) إضافة إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال الإجتماعي للشركات الناشطة في نظام التأمين الجزائري:

– تأمين الأشخاص: ١ مليار دينار لشركات المساهمة؛ ٦٠٠ مليون دينار للشركات التعاونية.

– تأمين الأضرار: ٢ مليار دينار لشركات المساهمة؛ ١ مليار دينار للشركات التعاونية.

– إعادة التأمين ٥ مليار دينار لشركات المساهمة التي تمارس حصريا نشاط إعادة التأمين.

– Boualam Tafiani: Les assurances en Algérie, OPU, Alger, ١٩٨٧, p.٩٩

[٤] لمزيد من التفصيل أنظر إلى الأمر رقم ٠٧/٩٥ المؤرخ في تاريخ ١٩٩٥/١/٢٥ ضمن الجريدة الرسمية ، العدد ١٣، الصادرة بتاريخ ١٩٩٥/٣/٨

هذا وقد شهد قطاع التأمين الوطني تغيرات جذرية من حيث قنوات التوزيع (الشبكة التجارية)، منذ سنة ٢٠٠٨ أين عرفت سلسلة من الإتفاقيات بين شركات التأمين والبنوك وهي في منحى تصاعدي إلى اليوم، كما يعرف السوق تدفق متسارع للشركات الأجنبية سيما الفرنسية بعد قرار الفصل، وتسوية النزاعات التي تعود إلى ٤٢ سنة إلى الوراء، ويبقى سوق التأمين الوطني سوقا بكراً وواعدا يتمتع بقدرات ضخمة غير مستغلة [٥].

٢- التطور التشريعي والتنظيمي لسوق التأمين في الأردن

في فترة الأربعينيات كان الأردن صغير الحجم، وعدد سكانه لا يتجاوز ٤٠٠ ألف نسمة، وواجه إقتصاده صعوبات كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب ركود حركة إستيراد البضائع، ولم يكن التأمين متداولا آنذاك عدا تأمين إعتمادات الإستيراد التي كانت تحتاج إلى تأمين نقل بحري أو بري، وكان البنك العثماني يؤمن عليها مع شركة Eagle Star في لندن مقابل عمولة قدرها ٢٠%، وفي عام ١٩٤٦ كانت البداية الأولى للتأمين في الأردن، حيث تم تأسيس أول وكالة للتأمين تابعة لشركة الشرق للتأمين المصرية التي كانت قد تأسست عام ١٩٢١ في القاهرة برأس مال مصري فرنسي مشترك. وفي فترة الخمسينيات شهد السوق الأردني نشاطا ملحوظا في حقل تأمينات السيارات (الحوادث) والنقل البحري عندما اضطر الأردن إلى تنزيل البضائع في ميناء العقبة، مما أوجد الحاجة إلى قطاع قوي للنقل بالسيارات، ونتيجة للحاجة في توفير التغطيات في هذه المجالات تأسست شركات تأمين أولها شركة التأمين الأردنية التي تأسست كأول شركة تأمين أردنية في أوائل الخمسينيات، في هذه المرحلة وجد من المناسب تنظيم المهنة للحد من المنافسة الشديدة التي برزت في السوق وعدم القدرة على مواجهة المطالبات الكبيرة من قبل بعض الشركات والهيئات، فتم تأسيس جمعية شركات التأمين الأردنية.

خلال الستينيات شهد السوق الأردني تزايد في عدد شركات التأمين، حيث أسست شركة الشرق الأوسط برأس مال قدره ٢٠٠ ألف دينار ثم تلتها شركة التأمين الوطنية المساهمة، واستمر حال القطاع على ما هو عليه خلال فترة السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات، حيث بلغ عدد شركات التأمين ٣٣ شركة وفرع ووكالة، منها ٢٣ شركة تأمين محلية والباقي فروع لشركات أجنبية جميعها يعمل في سوق لا يتجاوز حجم أقساطه ٣٣ مليون دينار. ونتيجة للركود الإقتصادي في أواخر الثمانينيات والمنافسة العشوائية في سوق صغير وتدني أسعار التأمين دون المستوى الفني، تعرضت العديد من شركات التأمين آنذاك إلى خسارة، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى إصدار قانون مراقبة أعمال التأمين رقم ٣٠ لعام ١٩٨٤ حيث جاء في المادة ٥٦ منه وقف إصدار رخص جديدة لشركات التأمين، وفي المادة ٦/أ فرضت رفع رأسمال شركة التأمين إلى ستمائة ألف دينار، وألزمت شركات التأمين بتوفيق أوضاعها إما عن طريق الدمج أو رفع رأس المال، كل ذلك أدى إلى تخفيض العدد إلى ١٧ شركة تأمين محلية وشركة تأمين أجنبية واحدة في عام ١٩٨٧.

---

[٥] لمزيد من التفصيل أنظر إلى المادة العلمية التالية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد ١٥، المؤرخة في ٢٠٠٦/٣/١٢

- مولود ديدان: قانون التأمينات حسب آخر تعديل له، قانون رقم ٠٤/٠٦ المؤرخ في ٢٠٠٦/٤/٢٠، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، ٢٠٠٦

- Ministère des finances: projet de la loi ٠٦/٠٤ complétant et modifiant l'ordonnance ٩٥/٠٧ relative aux assurances, Alger, ٢٠٠٥

واستقر الحال نسبياً لغاية عام ١٩٩٥ حيث صدر قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ الذي فتح ثانية الفرصة لتأسيس شركات تأمين جديدة، وأوجب رفع رأسمال شركات التأمين الأردنية إلى مليوني دينار التي تمارس أعمال التأمين المباشر وعشرين مليون دينار للشركة المتخصصة بأعمال إعادة التأمين أما الشركات الأجنبية فألزم رفع رأسمالها إلى أربعة ملايين دينار.

وعلى إثر ذلك دخلت إلى السوق ٨ شركات تأمين جديدة، وارتفع عدد الشركات العاملة ليصبح ٢٥ شركة محلية وشركة أجنبية واحدة وأخرى تحت التأسيس، حتى وصل العدد في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧ شركة تأمين، وفي عام ٢٠٠١ إنخفض عدد شركات التأمين إلى ٢٦ شركة نتيجة لتصفية شركة تأمين، وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ دخلت ٣ شركات تأمين جديدة إلى السوق وهي ميدغلف وداركم لتأمين القروض السكنية والأولى للتأمين، ليرتفع عدد الشركات إلى ٢٩ شركة، وقامت شركة داركم في أواخر عام ٢٠٠٨ بالإنسحاب من السوق لتغيير غاياتها وإتجاهها للعمل في قطاع التمويل والإستثمار بدلاً من التأمين، لينخفض عدد الشركات إلى ٢٨ شركة، حيث إستقر هذا العدد خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وجميع هذه الشركات تعمل في سوق يعتبر صغيرا على جميع المستويات إذا ما قورن بباقي الدول النامية والمتقدمة [٦].

المحور الثاني: الإشراف والرقابة على سوق التأمين الجزائري والأردني

١- الإشراف والرقابة على سوق التأمين الجزائري

١-١- مديرية التأمينات بوزارة المالية

حسب المرسوم التنفيذي رقم ٣٦٤/٠٧ المؤرخ في ٢٠٠٧/١١/٢٨، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، وتتكون من ثلاث مديريات فرعية تكلف بما يأتي:

- **المديرية الفرعية للتنظيم**
  - دراسة الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين، وبصفة عامة كل وثيقة موجهة للتوزيع على الجمهور ؛
  - تسيير المنازعات في التأمين ؛
  - دراسة ملفات طلبات إعتماد الشركات والتعاونيات ووسطاء التأمين وإعادة التأمين .
- **المديرية الفرعية للمتابعة والتحليل**
  - القيام بتوحيد وتلخيص العمليات المحاسبية والمالية لنشاط التأمين وإعادة التأمين ؛
  - تحليل العمليات المحاسبية والمالية ؛
  - إعداد التقديرات حول آفاق تطوير نشاطات قطاع التأمينات ؛
  - دراسة وتقديم التدابير الضرورية لتنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بمقاييس تسعير المخاطر .
- **المديرية الفرعية للرقابة**

---

[٦] لمزيد من التفصيل أنظر إلى الموقع الإلكتروني للإتحاد الأردني لشركات التأمين:

- http://www.joif.org/Default.aspx?tabid=٥٤#a٥ (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- السهر على قانونية عمليات التأمين وإعادة التأمين ؛
- القيام بعمليات الرقابة والتحقيق في الميدان حول العمليات المحاسبية والمالية لشركات ووسطاء التأمين ؛
- تلخيص تقارير المهام والمحاضر، وإرسالها إلى الهيئات المعنية ؛
- متابعة تسيير مختلف صناديق التعويضات[٧].

١-٢- لجنة الإشراف على التأمينات

حسب القانون رقم ٠٤/٠٦ تنشأ لجنة الإشراف على التأمينات Commission de Supervision التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، **وتهدف** لجنة الإشراف من خلال ممارسة رقابة الدولة على نشاط التأمين وإعادة التأمين إلى:

- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين ؛
- ترقية تطهير السوق الوطنية للتأمينات قصد إدماجها في النشاط الإقتصادي والإجتماعي ؛
- السهر على إحترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية ؛
- التأكد من قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم ؛
- التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال الشركة.

وحسب المرسوم تنفيذي رقم ١١٣/٠٨ يوضح **مهام** لجنة الإشراف على التأمينات:

- تسطير برنامج عمل سنوي يحدد العمليات المتعلقة بالإشراف والمراقبة المزمع القيام بها ووسائل تنفيذه ؛
- السهر على مطابقة عمليات التأمين و/ أو إعادة التأمين وشرعيتها ؛
- مراقبة مدى إحترام شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين، وفروع شركات التأمين الأجنبية وكل متدخل آخر في مجال التأمين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين ؛
- مطالبة الخبرات لتقييم كلي أو جزئي للأصول أو الخصوم المرتبطة بالالتزامات التنظيمية لشركة التأمين و/ أو إعادة التأمين، وفروع شركات التأمين الأجنبية[٨].

١-٣- المجلس الوطني للتأمينات

أنشئ Conseil Nationale des Assurances في ٢٥ جانفي ١٩٩٥، وهو جهاز إستشاري تموله الشركات ووسطاء التأمين يجتمع في دورة واحدة على الأقل في السنة، يترأسه وزير المالية يساعده نائب يعين من ممثلي

---

[٧] لمزيد من التفصيل، أنظر إلى المراجع التالية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٧٥، المؤرخة في ٠٢-١٢-٢٠٠٧
- بابا سليمان محمد عدنان: العجز التقني في شركات التأمين الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والتجارة والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ص. ٣٠-٣٢

[٨] لمزيد من التفصيل أنظر إلى:

- حسين مبروك: المدونة الجزائرية للتأمينات، ط ٠٢، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ص.٨٠-٨٥
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٢٠، المؤرخة في ١٣-٠٤-٢٠٠٨

المؤمن لهم، ومدير التأمين على مستوى الوزارات المعنية برتبة مدير مركزي على الأقل، وممثل بنك الجزائر وممثل المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، وأربع ممثلين لشركات التأمين وممثلين لوسطاء التأمين، وأربع ممثلين للمؤمن لهم وممثلي موظفي القطاع، ومن صلاحياته التداول في جميع المسائل المتعلقة بالتأمين وتقديم الإقتراحات للوزارة المعنية، ووضع تسعيرات التأمينTarif d'assurance، كما يمكن إعداد مشاريع تمهيدية بنصوص تشريعية أو تنظيمية متعلقة بالقطاع بعد إخطار وزير المالية .

ويعمل تحت هذا المجلس ثلاث لجان:

- لجنة المؤمن لهم والتعريفة ؛
- لجنة تنمية وتنظيم السوق ؛
- اللّجنة القانونية .

ويهدف المجلس الوطني للتأمينات إلى:

- الحفاظ على حقوق وإلتزامات طرفي العقد، وضمان السير الحسن لمختلف شركات التأمين ؛
- السهر على مردودية الأموال المجمعة من طرف شركات القطاع (التوظيفات المالية، الملاء المالية) ؛
- إرساء إطار توافقي للحوار والمساهمة في تنمية وتطوير القطاع (قنوات التوزيع، التعويضات، رأس المال) ؛
- تجسير التعاون والتنسيق الخارجي بغية الإستفادة من التجارب الدولية[٩].

١-٤- الإتحاد الجزائري للتأمين وإعاد التأمين

أنشئ Union des Sociétés d'Assurance في ٢٢ فيفري ١٩٩٤، وله صفة الجمعية المهنية، ويختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه لا تشمل عضويته إلاّ شركات التأمين، ومن **أهداف** الإتحاد ما يلي:

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من شركات التأمين وإعادة التأمين ؛
- تحسين مستوى التأهيل والتكوين ؛
- ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية ؛
- الحفاظ على أدبيات وأخلاقيات ممارسة المهنة.

وفيما يخص تنظيم إتحاد المؤمنين ومعيدي التأمين فهو كالتالي:

- المجلس العام: يتكون من عدة أعضاء ؛
- اللجنة المسيرة: تتكون من رئيس ونائبه، أمين الخزينة ومساعده[١٠].

---

[٩] لمزيد من التفصيل أنظر إلى الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني للتأمينات:

- http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=١٩&Itemid=٣٦ (Consulté le ٥-١٢-٢٠١٠)
- http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=٢٠&Itemid=٣٧ (Consulté le ٥-١٢-٢٠١٠)
- http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=٢١&Itemid=٣٨ (Consulté le ٥-١٢-٢٠١٠)

[١٠] لمزيد من التفصيل أنظر إلى:

وفي هذا المقام، فإن التأمينات الجزائرية تؤدى من طرف ثلاث أشكال من الأنشطة التأمينية:

- **التأمينات المباشرة:** مستغلة من طرف ١٣ شركة:
  - أربعة شركات عمومية: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، الشركة الوطنية للتأمين SAA، الشركة الجزائرية لتأمينات النقل CAAT، الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات CASH.
  - تعاضديتين: الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA، التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC .
  - سبعة شركات خاصة: شركة Trust–Alg، الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR، الجزائرية للتأمينات ٢A، شركة سلامة للتأمينات Salama–Ass، العامة للتأمينات المتوسطية GAM، شركة Alliance، شركة Kardif .
- **إعادة التأمين:** تستغل من طرف الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR .
- **التأمينات المتخصصة:** مستغلة من طرف:
  - الشركة الجزائرية لضمان قروض التصدير CAGEX .
  - شركة ضمان القروض العقارية SGCI ؛
  - شركة ضمان القروض الإستثمارية AGCI [١١].

٢- الإشراف والرقابة على سوق التأمين الأردني

٢-١- هيئة التأمين الأردنية

تمّ تعديل إسم هيئة تنظيم قطاع التأمين ليصبح هيئة التأمين، بموجب إصدار القانون المؤقت رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٢ قانون معدل لقانون مراقبة أعمال التأمين، وخلفت بذلك مديرية مراقبة أعمال التأمين سابقا، والهيئة جهة مستقلة ماليا واداريا تعمل على:

- تنظيم قطاع التأمين ومراقبة أعماله والإشراف على قطاع التأمين الأردني ؛
- توفير المناخ الملائم لتطوير قطاع التأمين الأردني ؛
- تعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات ضد المخاطر ؛
- حماية الإقتصاد الوطني وتجميع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الإقتصادية في المملكة .

- الموقع الإلكتروني للإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين:

- http://www.uar.dz (Consulté le ٩-٨-٢٠١٠)

- Le marché des assurances en Algérie, revue L'actuel, N°٣٧, éditer par Nouvelle Revues Algérienne, ١٩٩٩, p. ١٧

[١١] مجلة أخبار المالية، وزارة المالية، الجزائر، جويلية ٢٠٠٨، العدد ١٠، ص.٠٨.

وتتمثل كيانات الهيئة في: المجلس؛ المدير العام؛ الجهاز التنفيذي .

وتتحدد مهام الهيئة في

- حماية حقوق المؤمن لهم ؛
- مراقبة الملاءة المالية للشركات ؛
- رفع كفاءة أداء الشركات ؛
- تحقيق أجواء المنافسة الإيجابية ؛
- العمل على توفير كفاءات بشرية مؤهلة لممارسة أعمال التأمين ؛
- نشر الوعي التأميني ؛
- توثيق الروابط مع الهيئات الرقابية على المستويين العربي والعالمي.

٢-٢- الإتحاد الأردني لشركات التأمين

تأسست الجمعية الأردنية لشركات التأمين عام ١٩٥٦ كأول هيئة لتنظيم شؤون قطاع التأمين في الأردن وقد توالت على رئاستها عدة هيئات ضمت في عضويتها الرواد العاملين في مجال التأمين في تلك الفترة، وفي عام ١٩٨٧ تأسس مكتب التأمين الإلزامي الموحد للتأمين على المركبات وبدأ بممارسة أعماله تحت إشراف الجمعية وقد بقيت الجمعية تمارس أعمالها لغاية عام ١٩٨٩ عندما صدرت الإرادة الملكية السامية بتأسيس الإتحاد الأردني لشركات التأمين وتحديد نظامه الأساسي ليعمل على تنظيم وإدارة شؤون قطاع التأمين وفق أهداف حددها النظام ويعمل على تحقيقها بالتعاون مع هيئة التأمين.

وقد حدد نظام الإتحاد الأردني لشركات التأمين رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته أهداف الإتحاد وفقاً للمادة ٤ كما يلي: يهدف الإتحاد إلى رعاية مصالح أعضائه وتوثيق التعاون فيما بينهم وتنظيم جهودهم للنهوض بالعمل التأميني والإرتقاء به، وله في سبيل ذلك القيام بالمهام والصلاحيات التالية:

- التعاون والتنسيق مع الهيئة والجهات ذات العلاقة بقطاع التأمين محلياً وعربياً ودولياً ؛
- العمل على زيادة الوعي التأميني لدى المواطنين ؛
- عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية التي تهدف إلى تنشيط وتطوير أعمال التأمين ؛
- إجراء البحوث والدراسات وإعداد الإحصائيات المتعلقة بأعمال التأمين ؛
- الإشتراك والتعاون مع هيئة التأمين في تأسيس معهد متخصص في التأمين ؛
- إصدار النشرات والمطبوعات الدورية التي تتعلق بمختلف الأنشطة المتعلقة بالتأمين ؛
- العمل على تسوية الذمم المالية بين أعضائه من خلال التقاص ؛
- دعم التعاون الفني بين الأعضاء من خلال المساهمة في تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم أو بينهم وبين الإتحاد، ووضع آلية لتبادل المعلومات والبيانات.

ويتكون التنظيم الهيكلي للإتحاد من الدوائر التالية:

- **مكتب أمانة سر المجلس**
  - تنظيم جلسات ومتابعة قرارات مجلس الإدارة ؛
  - تنظيم الإجتماع السنوي للجمعية العمومية للإتحاد ؛
  - إعداد التقرير السنوي ومتابعة الأعمال المكلف بها .
- **دائرة الدراسات والتطوير**
  - إعداد الدراسات والإحصائيات عن سوق التأمين الأردني ؛
  - إقامة الدورات التدريبية والندوات المتخصصة في كافة مجالات التأمين ؛
  - إصدار النشرة الدورية والمواد الإعلامية الأخرى والتنسيق مع مندوبي الصحف لنشر الأخبار التأمينية ؛
  - إدارة الموقع الإلكتروني الخاص بالإتحاد .
- **اللجان الفنية**
  - لجنة تأمين السيارات ؛
  - لجنة التأمين البحري ؛
  - لجنة تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي ؛
  - لجنة تأمينات الحياة (التكافل) والصحي .
- **اللجنة المالية**
- **اللجنة القانونية**

ويترأس كل لجنة عضو من مجلس إدارة الإتحاد ومدير عام إحدى شركات التأمين، وتضم اللجان في عضويتها نخبة متخصصة من الكوادر التأمينية العاملة في الشركات وتقوم بدراسة القضايا التأمينية ومستجداتها .

- **المكتبة**

تضم عدد كبير من المصادر والمراجع التأمينية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الدوريات الصادرة من جهات عربية وعالمية، توضع في خدمة المراجعين من سوق التأمين والباحثين من الجامعات والجهات الأخرى .

- **دائرة شؤون الموظفين**

تختص بإدارة شؤون العاملين في الإتحاد، وتنظيم الملفات الخاصة بهم والإشراف على دوامهم، وإجازاتهم، وترقياتهم وتحديد إحتياجات الأيدي العاملة لدوائر الإتحاد .

- **الديوان والسكرتارية**

يتولى إنجاز طبع كافة المراسلات الخاصة بالإتحاد، وتنظيم ملفات الكتب الواردة والصادرة، وإدارة شؤون الهاتف والفاكس .

- الدائرة المالية

تقوم بالأعمال الحسابية وإستخلاص النتائج المالية لأعمال الإتحاد، بالإضافة إلى مراقبة أعمال مكاتب الترخيص والمراكز الحدودية من الناحية المالية، ومتابعة التحصيلات المستلمة من جميع مراكز الإتحاد، وتبويبها وتصنيفها وتوزيعها على الشركات الأعضاء حسب الأنظمة والقوانين الصادرة عن الجهات الرسمية .

- التدقيق الداخلي

تتولى مهام مراجعة وتدقيق كافة العمليات والإجراءات الحسابية للإتحاد وفقا للتعليمات المحاسبية، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس إدارة الإتحاد .

- دائرة الرقابة والتفتيش

تتولى مهام القيام بالمتابعة الميدانية عن سير العمل في مكاتب إصدار التأمين الإلزامي والمراكز الحدودية .

- دائرة الكمبيوتر

تتولى مهام إدارة وتطوير مشروع الربط الإلكتروني، بحيث يربط ٨٠ موقع للإتحاد (إلزامي، حدود) وشركات التأمين ومديرية الأمن العام من خلال شبكة إتصالات رقمية حديثة ومشفرة، كذلك إدارة الشبكة الداخلية للإتحاد وإدامة عمل كافة أجهزة الحاسوب والشبكات وتنزيل وصيانة البرامج التشغيلية والتطبيقية المختلفة، بالإضافة إلى تدقيق إنتاج الإتحاد وإقامة الدورات التدريبية ذات العلاقة بأعمال دائرة الحاسوب وتدريب طلاب الجامعات في ذات المجال، إضافة إلى متابعة تنفيذ الإتفاقيات مع جهات الدعم الفني المختلفة وتقديم الإستشارات الفنية وتبادل المعلومات الخاصة بوثائق التأمين الإلزامي مع شركات التأمين.

٢-٣- مكتب التأمين الإلزامي الموحد للتأمين على المركبات

تأسس عام ١٩٨٧ ويرتبط مع الإتحاد، ويقوم بالأعمال المتعلقة بتأمين المركبات الأردنية في دوائر الترخيص المنتشرة في كافة محافظات المملكة، وتأمين السيارات الأجنبية المارة عبر الحدود (الترانزيت) في مراكز الحدود، من أخطار المسؤولية المدنية بموجب نظام التأمين الإلزامي للمركبات، كما يقوم المكتب بتخصيص حصص عطاءات التأمين الإلزامي للسيارات الأردنية على شركات التأمين، والقيام بتسوية حوادثها، كما يقوم المكتب الموحد الأردني بتسوية مطالبات حوادث السيارات العربية المؤمنة بالبطاقة البرتقالية والسيارات الأردنية المؤمنة لدى المكاتب العربية الموحدة في البلدان العربية [١٢].

المحور الثاني: عرض وتحليل المؤشرات الأدائية لسوق التأمين الجزائري والأردني للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

---

(١٢)

- http://www.joif.org/Default.aspx?tabid=٥٧ (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)
- http://www.joif.org/Default.aspx?tabid=٥٣#c (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)
- http://www.joif.org/Default.aspx?tabid=٥٤#a١ (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

١- عرض المؤشرات الأدائية لسوق التأمين الجزائري والأردني للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

جدول ١- يبرز مؤشر إجمالي الأقساط المكتتبة لسوق التأمين الجزائري والأردني للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (مليون دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٢٦٠	٢٨٥	٣٦٥	٣٩٩	٤٨٠	٥٧١	٦٢٥	٧١١	١٠٣١	٧٩٧	١١٦٢
الأردن	-	١٧٠	٢٠٧	٢٢٠	٢٨٤	٣٠٩	-	-	٤٥٢	٥١٠	-

Source: Sigma N°٦/٢٠٠١, SuissRe: L'assurance dans le monde en ٢٠٠٠; Sigma N°٢/٢٠١١, SuissRe: L'assurance dans le monde en ٢٠١٠

جدول ٢- يبرز الترتيب العالمي لسوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٦٩	٧٢	٦٨	٧١	٦٥	٦٤	٦٨	٧١	٦٥	٧٠	٦١
الأردن	-	٨٥	٨٣	٨٧	٨٣	٨٦	-	-	٨٦	٨٤	-

Source: Ibid

جدول ٣- يبرز مؤشر الحصة السوقية العالمية لسوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (%)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٣	٠.٠٣
الأردن	-	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	-	-	٠.٠١	٠.٠١	-

Source: Ibid

جدول ٤- يبرز مؤشر أقساط التأمين على الحياة لسوق التأمين الجزائري والأردني للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (مليون دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	١٥	١٣	١٥	١٥	٢٦	٢٩	٣٩	٤٤	٨٣	٦٣	٨٧
الأردن	-	٢٤	٢٦	٢٨	٣٢	٣٢	-	-	٥١	٤٩	-

Source: Ibid

جدول ٥- يبرز مؤشر أقساط التأمين غير الحياة لسوق التأمين الجزائري والأردني للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (مليون دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٢٤٦	٢٧٢	٣٥١	٣٨٤	٤٥٤	٥٤٢	٥٨٦	٦٦٦	٩٤٨	٧٣٤	١٠٧٥
الأردن	-	١٤٥	١٨١	١٣٧	٢٥١	٢٧٧	-	-	٤٠١	٤٦٠	-

Source: Ibid

جدول ٦- يبرز مؤشر الكثافة التأمينية لسوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (دولار للساكن)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٨.٢٠	٩.٢٠	١١.٧	١٢.٥	١٤.٨	١٧.٤	١٨.٧	٢١	٣٠	٢٢.٩	٣٢.٨
الأردن	-	٢٤.٨	٤٠.١	٤١.٤	٥٢.١	٥٤.٢	-	-	٧٣.٨	٨٠.٧	-

Source: Ibid

جدول ٧- يبرز مؤشر الإختراق التأميني لسوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (%)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٠.٤٩	٠.٥١	٠.٦٥	٠.٦٤	٠.٥٨	٠.٥٦	٠.٥٠	٠.٥٠	٠.٦٠	٠.٦٠	٠.٨٠
الأردن	-	١.٩٢	٢.٢٣	٢.٢٢	٢.٦٧	٢.٥٩	-	-	٢.٣٠	٢.٣٠	-

Source: Ibid

جدول ٨- يبرز مؤشر الناتج المحلي الخام للإقتصاد الجزائري والأردني خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ (مليار دولار)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٦٧.٨	٨٥.١	١٠٢.٨	١١٦.٤	١٣٥.٤	١٦٩	١٣٠	١٥٣
الأردن	١٠.٢	١١.٤	١٢.٧	١٤.٢	١٥.٨	٢٠	٢٢	٢٧

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

(Consulté le ١٧-١٠-٢٠١١)http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/٢٠٠٣.../٢٠١٠

جدول ٩- يبرز مؤشر عدد السكان للجزائر والأردن خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ (مليون نسمة)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٣١.٨	٣٢.٣	٣٢.٩	٣٣.٢	٣٤.١	٣٤.٤	٣٤.٩	٣٥.٤
الأردن	٥.٢	٥.٣	٥.٤	٥.٦	٥.٧	٦.١	٦.٣	٦.٥

المصدر: نفسه

جدول ١٠- يبرز مؤشر نصيب الفرد من الـ Pib للإمارات والأردن خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ (دولار للساكن)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٢١٢٩	٢٦٣١	٣١٢٥	٣٤٩٩	٣٩٧٦	٤٩١٢	٣٩٥٩	٤٣٢٢
الأردن	١٩٥٠	٢١٣٠	٢٣٢٢	٢٥٤٦	٢٧٦٦	٣٢٧٨	٣٤٩٢	٤١٥٣

المصدر: نفسه

٢- تشخيص مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين العالمية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

يعد قطاع التأمين الجزائري بكراً يتوفر على فرص نمو حقيقية هائلة لم يتم إستغلالها بالشكل المناسب، ، حيث لم يتجاوز رقم أعمال القطاع عتبة ١.٥ مليار دولار وهو رقم بسيط جداً تدل على أنها سوق محفزة وواعدة وجذّابة قابل للتطور لاسيما وأن سقف التنافس مفتوح بالجزائر، حيث بلغ عدد الشركات الناشطة في سوق التأمين الجزائري عام ٢٠١٠ حوالي ١٧ شركة، تستأثر العمومية منها على ٦٩% تليها الخاصة ٢٤% وأخيرا التعاضديات ٧% (تغير قواعد اللعبة التنافسية حيث كانت الحصص عام ١٩٩٨ كالتالي: ٨٧%؛ ١%؛ ١٢% على الترتيب). إذن إمكانات إستثمارية ضخمة وجسيمة يزخر بها تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة لكنها مهدورة، إذ يجمع الخبراء على أن سوق التأمين الجزائري يزخر بكل مقومات النهوض فهو يمتلك مردود معتبر غير مستغل مقدر بـ ٧ مليار دولار، يغذيها برنامج الإستثمار العمومي بـ ٢٨٦ مليار دولار للخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤:

- وجود نحو ٥.٥ مليون مسكن خاص في الجزائر غير مؤمن ضد الأخطار المختلفة (يقدر عدد السكنات المؤمنة بـ ٣٠٠ ألف سكن على المستوى الوطني أي ١٠% فقط من السكنات القابلة للتأمين وهو رقم ضئيل جدا)، ومخطط الحكومة في إطار سياسة الإسكان، حيث تنوي إنشاء مليوني مسكن جديد قبل حلول ٢٠٢٠ ؛
- وجود نحو ٣٤٦٤٩٣ مؤسسة صغيرة ومتوسطة و٢٧٨٥٧٦ عدد أصحاب المهن الحرة من الأشخاص الطبيعيين الخواص والمؤسسات الناشطة في الصناعة التقليدية عام ٢٠٠٩ تحتاج تأميناً تكميليا، علاوة على نحو ٢٠٠ ألف مؤسسة جديدة أخرى قررت الحكومة إنشاءها خلال ٢٠١٠-٢٠١٤ ؛
- الإرتفاع المحسوس للحظيرة الوطنية للسيارات إذ تضم ٤١٧١٨٢٧ سيارة عام ٢٠٠٩، والأهم من كل ذلك التأمين على نحو ٢٧٠ ألف سيارة تدخل الخدمة سنوياً في الجزائر ...إلخ.

ينضاف إلى ما سبق، إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات CSA عام ٢٠٠٦ تعمل بالموازاة مع المجلس الوطني للتأمينات CNA، لضبط ومراقبة وتأطير نشاط شركات التأمين وإعادة التأمين، كما تم إنشاء صندوق ضمان المؤمن لهم FGA عام ٢٠٠٩ وتأسست الهيئة المركزية للمخاطر بغية إرساء الإستقرار والعمل في بيئة محفزة.

وفي ذات الغضون، حقق سوق التأمين الجزائري تطورا ملحوظا من حيث معدل النمو السنوي لحجم الأقساط المكتتبة بلغ زهاء ٣٢% منتقلا بوتيرة محسوسة بلغت حدود ٥١٩% أي من ١٣٠٢٨ مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى ٨٠٦٦٠ مليون دينار عام ٢٠١٠ بإنتاج إضافي وصلت قيمته الصافية خلال نفس الفترة ٦٧٦٣٢ مليون دينار، كمحصلة ناجمة عن حركية وموجة الإصلاحات الجذرية وإعادة الهيكلة التي باشرتها السلطات المركزية بسن القانون ٠٧/٩٥ الصادر في ٢٥-١-١٩٩٥ الرامي إلى إدخال الشركات الوطنية معترك المنافسة والتي تم تعميقها بالقانون ٠٤/٠٦ المؤرخ في ٢٠-٤-٢٠٠٦ الهادف إلى ترقية مستوى الخدمة وتطوير الفروع التأمينية الحالية وإستحداث شعب جديدة من خلال فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص (دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠١١)، والتي تزامنت مع برامج النفقات العمومية على غرار الإنعاش الإقتصادي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ والمخطط الخماسي لدعم النمو للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بغلاف مالي يقدر بمبلغ ١٥٦.٩ مليار دولار إمريكي. ويعود سبب الإرتفاع المسجل إلى كبر حجم حظيرة السيارات في الجزائر وكثرة مسببات الحوادث المتعلقة بها ينضاف إليها إدراج التأمينات على السيارات ضمن التأمينات الإجبارية (تعريفة الضمان على خطر الإصطدام)، ونمو عمليات بيع السيارات بالتقسيط بواسطة البنوك التي تشترط عقد تأمين شامل على السيارة، وإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وفرض عقد تأمين السفر للراغبين في الحصول على تأشيرة إحدى دول الإتحاد الأوروبي، ناهيك عن تطبيق مخطط الدعم الفلاحي الذي يشترط التأمين ضد المخاطر الفلاحية على الفلاحين الراغبين في الإستفادة من الإعانات والخدمات التي يقدمها.

ورغم سلسلة الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة الهادفة لتحرير وإنفتاح السوق الجزائري بإلغاء الإحتكار والسماح بفتح المجال لشركات التأمين الأجنبية للتنافس مع الشركات الوطنية. تبقى مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر أسوأ من مؤشر الكثافة فهو الآخر ضعيف ومقلق. ولا يعكس القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي يتمتع بها، رغم إرتفاعه لكن بشكل طفيف من ٠.٤٩% عام ٢٠٠٠ إلى ٠.٦% عام ٢٠٠٩ مترجما بذلك المركز ٨٦

أي ما قبل الأخير ليظل بعيد جداً عن المستويات الدولية والقارية المقدرة بـ ٦.٩٨% و ٣.٢٦% عام ٢٠٠٩، وهذا مقابل معدلات أكثر إرتفاعا لدول الجوار كتونس بـ ١.٩% ومنه فهو الأضعف في دول المغرب العربي.

ورغبة في تطوير سوق الوساطة التأمينية وتنويع القنوات الوزيعية لمواكبة التطورات الدولية وظروف العولمة المالية من خلال منافذ أخرى غير شركات التأمين خاصة عن طريق الشبكة البنكية (صيرفة التأمين)، الذي أصبح ساري المفعول منذ إصدار مرسومين شهري ماي وأوت عام ٢٠٠٧ والمتعلقان بتحديد كيفية وشروط توزيع منتجات التأمين من قبل البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات الشبيهة وشبكات التوزيع.

إن النتائج التقنية (الإنتاج المباشر والمتخصص وإعادة التأمين، الشبكة التجارية، التعويضات عن الخسائر الجسمانية والمادية، الديون الفنية) والنتائج المالية والمحاسبية (التوظيفات، هامش الملاءة، الإلتزامات التقنية) هزيلة تدلل وتؤشر على تواضع المركز التنافسي للقطاع، فحجم التأمينات بالجزائر بسيط جداً رغم أن سقف التنافس. ومن إستقراء الأرقام والإحصائيات نخلص إلى وجود فجوة عميقة بين الأداء التأميني الحقيقي (الفعلي) والأداء التأميني الكامن (المرتقب)، ومن أهم الأسباب التي جعلت مكانة الجزائر ضمن سوق التأمين الدولي متدهورة، هشاشة حصيلة قطاع التأمين الوطني من حيث مجموع الأقساط المكتتبة، وعدم إستفادته القصوى من الإمكانات المادية الهائلة المعطلة. ويعزو الخبراء ذلك إلى جملة من المشكلات والمعضلات نذكر منها:

- القناعات الدينية لشرائح واسعة من المجتمع برفضهم التأمين التجاري المحرم شرعاً، وتأخر الوصاية في إصدار القوانين التي تفتح المجال وتسمح لشركات التأمين من مزاولة وممارسة صيغ التكافل والمشاركة والتعاون وفق قواعد الشريعة الإسلامية، رغم أن تعداد السكان المسلمين الذين يبلغ عددهم ٣٥.٤ مليون نسمة، وعدم الإستفادة من مئات الإطارات الجزائرية الموجودة بماليزيا وكثير من دول الخليج، والتي كانت وراء نجاح الكثير من التجارب ؛
- عزوف المواطنين الجزائريين عن التوجه لوكالات وفروع شركات التأمين المنتشرة عبر التراب الوطني، ناتج عن قلة الوعي وقصر النظر لحزمة المنافع التي تتولد عنها وثيقة التأمين في توفير الحماية والأمان والإستقرار، ومن مظاهرها أن المداخيل الإجمالية المسجلة في نشاط التأمينات بالجزائر مصدرها التأمين الإلزامي على السيارات ونفقات المواطنين تظل محصورة في هذا الفرع التقليدي (٤٦% من مجموع المحافظ التأمينية تمثل ٣٥٤٣٣ مليون دينار عام ٢٠٠٩) ؛
- ضآلة رقم أعمال شعبة التأمين على الأشخاص (نشاط شبه مجهول)، التي تعد من أضعف حلقات التأمين في الجزائر، فسوق التأمين على الحياة في فرنسا على سبيل المقارنة يمثل ٧٠% من الإجمالي، وتمثل ما معدله ٦٠% في العالم فيما يبلغ في الجزائر أقل من ١٠%، والتأمين على الحياة واعد جداً بالجزائر، والسبب في ذلك يرجع إلى التغير الحاصل في تركيبة المجتمع الجزائري وإرتفاع المستوى الثقافي، وكذا نشوء طبقة متوسطة خلال العشرية الأخيرة أصبحت أكثر براغماتية مقارنة بالأجيال السابقة، ينضاف إليها وجود ٥.٨ مليون أسرة

عام ٢٠٠٨، ومعدل المواليد والوفيات الخام لكل ١٠٠٠ من السكان بلغ ٢٣ و٤.٤ على التوالي ، كما زاد العمر المتوقع عند الولادة ٧٥.٧ سنة عام ٢٠٠٧ ؛

- تفشي ثقافة الإتكال والإعتماد على الدولة لدى المواطن الجزائري، وخصوصا ما تعلق بالأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل زلزال بومرداس ٢٠٠٣ وفيضانات باب الواد ٢٠٠١ (تأمين المساكن والمنازل والمصانع والمساحات الزراعية)، ورغم أنها الأن إجبارية بيد أنها تطرح هنا مسألة الصرامة في تطبيق القوانين والتشريعات إضافة إلى نقص البرامج التحسيسية وعدم فعالية الحملات التبصيرية [١٣].

٣- تشخيص مكانة الأردن ضمن سوق التأمين العالمية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

يشهد قطاع التأمين الأردني منافسة بين ٢٨ شركة مرخص لها من قبل هيئة التأمين لمزاولة عمليات التأمين، إستقر عدد شركات التأمين العاملة في السوق الأردني عام ٢٠١٠ على ٢٨ شركة، منها وكالة واحدة لشركة تأمين أجنبية (الشركة الأميركية للتأمين على الحياة):

- الشركات التي تزاول التأمينات العامة فقط = ١ شركة ؛
- الشركات المتخصصة بتأمينات الحياة = ١ شركة ؛
- الشركات التي تزاول التأمين على الحياة بالإضافة إلى التأمينات العامة والتأمين الطبي = ١٧ شركة ؛

---

[١٣] عملية التحليل عبارة عن قراءة حوصلية مقتضبة في المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني لمصالح الوزير الأول (http://www.cg.gov.dz)
- الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (http://www.andi.dz)
- الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للإعلام والإحصاء (http://www.cnis.dz)
- الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (http://www.algex.dz)
- الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات (http://www.ons.dz)
- الموقع الإلكتروني لشبكة الأخبار الإقتصادية الجزائرية (http://www.aenn-news.net)
- الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية (http://www.aps.dz)
- الموقع الإلكتروني المتخصص في الإقتصاد الجزائري (http://www.algerie٣٦٠.com)
- الموقع الإلكتروني المتخصص في أخبار الصحف والجرائد الوطنية (http://www.djazairess.com)
- الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاء وقواعد المعلومات بجامعة الدول العربية (http://www.arableagueonline.org)
- Le Bulletin des Assurances, N°١٤, ٢٠١١, http://www.cna.dz/bulletin١٤/pdf (Consulté le ١-٧-٢٠١١)

- Conseil National des Assurances, Rapports sur la situation générale du secteur des assurances ١٩٩٥-٢٠١٠

- Direction Des Assurances, Ministère De Finance, Rapports Annuel, Années ١٩٩٥-٢٠١٠

- http://alrroya.com/node/١٠٩٠١٠ (Consulté le ٥-٢-٢٠١١)

- H. Messaadi: Marché Maghrébin des assurances près de ٤ milliards de dollars en ٢٠١٠, Bulletin N°١٥, Conseil national des assurances, ٢ème Trimestre ٢٠١١ (http://www.cna.dz/pdf) (Consulté le ١-٧-٢٠١١)

- الشركات التي تزاول التأمينات العامة والتأمين الطبي = ٩ شركات .

ولا يوجد في الأردن شركات متخصصة لمزاولة أعمال إعادة التأمين.

وقد بلغ رأسمال هذه الشركات ٢٩٥.٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٠ مقارنة مع ٢٨٧.٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩. وبلغ حجم إجمالي الأقساط المكتتبة ٤٠٨.٧ مليون دينار أردني عام ٢٠١٠، مقابل ٣٦٥.٢ مليون دينار أردني عام ٢٠٠٩، أي بزيادة طفيفة ١١.٩%، وتباطؤ وتيرة نمو السوق لا تعكس منسوب الإصلاحات المطبقة ولا تعبر عن الأهداف المسطرة من قبل أجهزة الإشراف والرقابة، ومنه فحجم الإكتتاب التأميني في السوق الأردني لا يزال دون المستوى المتوقع والموازي لحجم النشاط الإقتصادي بالمملكة، فهناك فجوة بين حجم السوق الفعلي والحجم الإفتراضي له مما يعني أن هناك جزءا كبيرا مهدرا أو ضائعا في هذا السوق.

أمّا ترتيب رقم أعمال القطاع حسب فروع التغطيات التأمينية لعام ٢٠١٠، فنجد أن قيمة علاوات محفظة التأمينات العامة تهيمن على حصة ٦٧.٧% من إجمالي السوق، تترجم قيمة ٢٧٦.٦ مليون دينار تتضمن أقساط تأمين المركبات بـ ١٦٠.٣ مليون دينار بنصيب ٣٩.٢% من المجموع الكلي و٥٧.٩% من المجموع الجزئي، تليه أقساط التأمين الطبي بمقدار ٩٤ مليون دينار بنصيب ٢٣%، وأخيرا أقساط شعبة تأمينات الحياة بـ ٣٨ مليون دينار تمثل ٩.٣% (تتجاوز نسبتها ٥٠% في الدول المتقدمة).

بلغ حجم إجمالي التعويضات المدفوعة ٢٨٢.١ مليون دينار أردني عام ٢٠١٠، مقابل ٢٦٣.٤ مليون دينار أردني عام ٢٠٠٩، أي بزيادة طفيفة ٧.١%، أمّا ترتيب التعويضات المدفوعة للقطاع حسب فروع التغطيات التأمينية لعام ٢٠١٠، فتستأثر تعويضات التأمينات العامة على ٦٤% من المجموع الكلي تعكس حجم ١٨١ مليون دينار، تليها تعويضات التأمين الطبي ٨٠.٧ مليون دينار أي ٢٨.٦%، وأخيرا تعويضات تأمينات الحياة بـ ٢٠.٤ مليون دينار بنسبة ٧.٤%.

وفي ذات الإطار، تكبدت شركات التأمين العاملة في الأردن خسائر فادحة خلال عام ٢٠١٠ بلغت ١٠.٦ مليون دينار، كما تقلصت قيمة الإستثمارات في شركات التأمين الأردنية لتصل إلى ٤٧٣.٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٠ مقابل ٤٨٤.٥ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ بمعدل إنكماش ٢.٢%.

وفيما يتعلق بتحسين أداء الموارد البشرية في سوق التأمين الأردني، فبالنظر للمعدل السنوي لنمو العاملين الذي إرتفع بنسبة من ٥% إلى ٧% للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ تأسّس معهد التأمين الأردني المتخصص بالدراسات التأمينية لرفع مستوى الأداء (برامج التدريب، دورات التكوين، ندوات التأهيل المهني، صقل المهارات، ...إلخ). وفي نهاية عام ٢٠١٠ بلغ مجموع عدد العاملين في قطاع التأمين ٢٨٥١ موظف، ويشمل عدد العاملين في هيئة التأمين والإتحاد الأردني لشركات التأمين والشركات الأعضاء، إضافة إلى وكلاء التأمين والوسطاء وخبراء المعاينة وتسوية الأضرار العاملين في شركات إدارة التأمين الطبي، ويعمل ٢٣٦٦ موظف من المجموع الإجمالي للقطاع في شركات التأمين موزعين من حيث طبيعة العمل: ٥٥٨ كوادر إنتاجية؛ ١٨٠٨ كوادر إدارية وفنية.

إضافة إلى شركات التأمين، تقوم مؤسسات خدمات التأمين المصاحبة ومجموع عددها ٧٧١ عام ٢٠١٠ بتقديم خدماتها عن طريق عدد من الجهات: ٥١٤ وكلاء التأمين؛ ٩٨ وسطاء التأمين؛ ١١ وسيط إعادة التأمين؛ ٥٠ مسوي الخسائر؛ ١٥ شركات إدارة أعمال التأمين؛ ١٣ إكتواري مرخص له من هيئة التأمين؛ ٢٢ إستشاري تأمين؛ ٩ بنوك مرخص لها ممارسة أعمال التأمين؛ ١ مفوض الإكتتاب؛ ٣٨ وسيط إعادة التأمين مقيمين خارج المملكة.

يعاني قطاع التأمين الأردني من عدة مشكلات لعل من أبرزها الوضعية المالية المتدهورة لشركات التأمين الأردنية، والتي تنذر بإغلاقها أو عجزها عن تقديم الخدمات التأمينية، والسبب في ذلك يعزى إلى خسائر التأمين الإلزامي، لأن سياسة تحديد الأسعار من الحكومة تتنافى وتتعارض مع سياسة السوق المفتوح والتي تعتمد على معطيات العرض والطلب مع أخذ التكلفة وتغيراتها بعين الإعتبار. وعلاوة على ذلك أصبح قطاع التأمين مهدد بالتعثر بسبب إحجام المستثمرين عن الدخول في القطاع لإنعدام الربحية في غالبية الشركات وتدنيها في بعضها الآخر، ذلك أن عائد القطاع لا يتجاوز ٢% وفقاً لإحصاءات البنك المركزي الأردني. ويزيد الأمر خطورة على مستقبل الشركات تفشي ظاهرة إفتعال نسبة كبيرة من الحوادث المرورية، ينضاف إلى ذلك تدهور القدرة الشرائية وسوء المستوى المعيشي للمواطن الأردني فمعدل البطالة عام ٢٠٠٩ بلغ ١٢.٨%، ونسبة التضخم عام ٢٠٠٨ وصلت إلى ١٣.٩% حسب دائرة الإحصاءات العامة.

يساهم قطاع التأمين بنسبة ٢.٣% من الناتج المحلي الاجمالي، أمّا فيما يخص الكثافة التأمينية لسوق التأمين الأردنية فلا تزال دون الطموح، حيث بلغت ٦٦.٨ دينار سنويا أي ٨٠.٧ دولار عام ٢٠٠٩، وهذه النسب لا تتناسب مع الدخل والثقافة والعصرنة التي يتمتع بها المجتمع الأردني إذ تعتبر منخفضة ومحدودة جدا مقارنة بالمعدلات العالمية التي تتجاوزه بأضعاف، بل وببعض الدول العربية والدول النامية. ويحتل سوق التأمين الأردني مراتب متأخرة ضمن سوق التأمين العالمي إذ لم يتم إدراجه ضمن التقرير المسحي لمجلة سيجما لعام ٢٠١٠ والتي شملت ٨٨ بلد.

يعد قطاع التأمين الأردني ناشئ يتوفر على مكاسب نمو حقيقية هائلة لم يتم إستغلالها بالشكل المناسب:

- يمر الإقتصاد الأردني في الوقت الراهن بحالة صحية جيدة عموما في جانب مؤشرات الإقتصاد الكلي، فمثلا عام ٢٠٠٩ كان الأداء كالتالي: رصيد الميزان التجاري (الصادرات: ٥ مليار دولار؛ الواردات: ١٤ مليار دولار)؛ إحتياطي الصرف ١١.١ مليار دولار؛ الإنفاق العام ٨.٤ مليار دولار؛ إجمالي الدين الخارجي ٠.٥٤ مليار دولار؛ تدفقات الإستثمار الأجنبي ١.٠٥ مليار دولار. أما عام ٢٠١٠: الناتج المحلي الإجمالي ٢٢ مليار دولار؛ نصيب الفرد من الـ Pib: ٤١٥٣ دولار للساكن؛ عدد السياح القادمين عام ٢٠٠٨ بلغ ٩.٤٣ مليون سائح ؛
- لعل أهم الفروع التأمينية حيوية وتنافسية في الأردن هي التأمينات الصحية، حيث تتمتع الأردن بمناخ إستثماري خصب في مجال التأمين الصحي نظرا للتقدم الطبي وإنتشار المنشآت العلاجية ووفرة كوادرها، على غرار الثقافة الصحية للمواطن الأردني، كما إرتفع عدد السكان وعدد الأسر بلغ ٦.٥ مليون نسمة و١.٠٨٣ مليون عائلة عام ٢٠١٠ على الترتيب، الكثافة السكانية ٦٧ فرد/كم٢. وفي هذا الإطار وقعت شركة الشرق العربي للتأمين مع

شركة بوبا البريطانية العالمية (تعتبر رائدة في التأمين الصحي ومن أقدم وأكبر شركات التأمين في العالم حيث يزيد عدد المؤمنين لديها عن ١١ مليون شخص وفاقت أرباحها السنوية عام ٢٠١٠ على ٥ مليارات دولار ولديها فروع في ١٩٠ دولة حول العالم) إتفاقية لإقامة شراكة إستراتيجية في مجال بيع منتجات الشركة في الأردن [١٤].

[١٤] لمزيد من التفصيل أنظر إلى المادة العلمية التالية:

- دائرة الإحصاءات العامة (http://www.dos.gov.jo)

- الموقع الإلكتروني لهيئة التأمين (http://www.irc.gov.jo)

- الموقع الإلكتروني للإتحاد الأردني لشركات التأمين (http://www.joif.org)

- مجلات رسالة التأمين ٢٠٠٧-٢٠١١، وتقارير سوق التأمين الأردني ٢٠٠٤-٢٠١٠

- http://www.joif.org/Portals/٠/Anual_Insurance_Business_Report٢٠١٠-.pdf (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- http://www.joif.org/Portals/٠/Annual_Report_Insurance_Business٢٠٠٩A.pdf (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- http://www.joif.org/Portals/٠/Annual_Insurance_Report_٢٠٠٨_Arabic.pdf (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- http://www.joif.org/Portals/٠/Annual_Insurance_Report_٢٠٠٧_Arabic.pdf (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- http://www.joif.org/Portals/٠/Annual_Insurance_Report_٢٠٠٦_Arabic.pdf (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- http://www.joif.org/Portals/٠/Annual_Insurance_Report_٢٠٠٥_Arabic.pdf (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- http://www.joif.org/Portals/٠/Annual_Insurance_Report_٢٠٠٤_Arabic.pdf (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- http://www.joif.org/Portals/٠/magazine%٢٠٢nd%٢٠٢٠١٠.pdf (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- http://www.joif.org/Portals/٠/١st%٢٠issue%٢٠٢٠١١.pdf (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- http://www.assawsana.com/portal/newsshow.aspx?id=٣٨٢٠١ (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- http://www.alarabiya.net/articles/٢٠١١/٠٩/٠٨/١٦٥٩١٨.html (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

- http://postjordan.com/news/pages.php?id=١٣٤٦٧٥ (Consulté le ٢٥-١٠-٢٠١١)

خاتمة

من تضاعيف ومضامين الطروحات سالفة الذكر، يمكن القول أن الأوراق البحثية قد إنبثق عنها سلسلة من النتائج المفيدة، ولعل أبرز مخرجات الدراسة أوجه الشبه والإختلاف ونقاط القوة والضعف التي وقفنا عليها عند تشخيص نجاعة قطاع التأمين الجزائري والأردني:

- يظهر من أهداف وغايات أجهزة الإشراف والرقابة على نشاط التأمين في القطاع الجزائري والأردني، نية ورغبة الجهات الوصية في تسريع وتيرة عملية تحرير السوق وتفعيل ديناميكية إنفتاحه على المنافسة الأجنبية، لكن تباطؤ عملية التجسيد وهي المرحلة الأهم يكاد يجرد أهداف ومهام أجهزة الإشراف والرقابة في قطاع التأمين من الواقعية ؛
- تعتبر كلا من السوق الجزائرية والأردنية واعدة وجذابة في قطاع التأمين، إذ توفر فرص لإستقطاب مزيد من الإستثمارات الأجنبية، بيد أن ذلك مرهون بالإنحياز إلى الفعل، فالإستثمار لا يحتمل طول الإنتظار ولا يؤمن بالنصوص والتنظير الباهت بقدر ما يؤمن بالأفعال والتطبيقات الجادّة، يرى P.F.Drucker أحد رواد مدرسة المانجمنت الحديث أن الفرق بين الدول المتقدمة والمتخلفة لا يتأشر بوفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، لكن المحك والفيصل في التقدم والتخلف دليله في حسن أو سوء التسيير وعلى هذا فقس ؛
- إن حجم أقساط التأمين المكتتبة في الجزائر لعام ٢٠٠٩ تفوق نظيرتها الأردنية بـ ١.٥٦ ضعف، ومنه نكتشف أن حركية وكفاءة جهاز التأمين الجزائري أجدى وأفضل قياسا بجهاز التأمين الأردني، وهذا بدوره يعزى إلى العلاقة التمفصلية والتناغمية بين النمو الإقتصادي وصناعة التأمين ؛
- وجود تجانس نسبي فيما يتعلق بتركيبة الفروع التأمينية المتداولة في قطاع التأمين الجزائري والأردني، فمثلا حجم أقساط التأمين على السيارات بالجزائر والأردن يسيطر على ٤٩% و٣٩% من رقم الأعمال الكلي للسوق، كما أن هذا الفرع يكبد شركات التأمين في البلدين خسائر فادحة، جعله حجرة عثرة وعقبة كؤود تكبح تطور القطاع. وبالموازاة مع ذلك، يبقى إنتشار تأمينات الأشخاص في الجزائر والأردن رخو وضئيل ٧.٥% و٩.٣% عام ٢٠١٠ على الترتيب، ومرد ذلك إلى العامل الديني أو النظرة التحريمية ؛
- يبقى مؤشر الإختراق أو التغلغل (مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام، وهو حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للتأمين خارج الموافقات الدولية إلى الناتج الداخلي الخام) ضعيف وتحتل مراتب متأخرة وبعيدة عن المستويات الدولية المقبولة ٦.٩%، ولا يعكس القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي يتمتع بها السوق الجزائرية والأردنية ؛
- يبقى مؤشر الكثافة التأمينية (متوسط نصيب الفرد من حجم الأقساط المكتتبة ويحسب من خلال قسمة إنتاج التأمين إلى إجمالي عدد السكان) ضعيف وتحتل مراتب متأخرة وبعيدة عن المستويات الدولية المقبولة ٦٢٧.٣ دولار، ولا يعكس القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي يتمتع بها السوق الجزائرية والأردنية .